

إلزام محرر شيك وكفيله بنصف مليون درهم

ألزم حكم قضائي محرر شيك وكفيله بدفع نصف مليون درهم ، وكان م.ع. أقام دعوى ضد (م.ع.) و (خ.ع.) بطلب أن يدفعوا له بالتضامن ٥٠٠ ألف درهم وقال شرحا لدعواه إن الأول تحصل على شيك من المدعي بالمبلغ وكتب صكا يقر فيه بإرجاع هذا المبلغ كما قدم الثاني شيكا بذات القيمة ككفيل ضامن الشيك الأول ، وارتد دون الصرف وحكمت محكمة أول درجة أن يؤدي المدعى عليهما للشاكي المبلغ بالتضامن والتكافل مع إلغاء الشيك موضوع المطالبة .

واستأنف المحكوم عليه الأول وقضت المحكمة الاستئنافية بالتأييد وطعن بالنقض وأصدرت المحكمة الاتحادية العليا حكما برفض الطعن وألزمت الطاعن الرسم والمصاريف وألفي درهم أتعاب محاماة للمطعون ضده الأول (الشاكي) وأمرت بمصادرة التأمين .

الخليج ٢٠٠٧/٣/١٠